

## تحصيل الجباية العادية في الجزائر

### قراءة في بعض المؤشرات الضريبية للفترة (2010-2018)

## Recovery of Ordinary Taxation in Algeria: Reading in Some Tax Indicators in the Period 2010-2018

حراق مصباح<sup>1</sup> (المركز الجامعي ميله) m.harrag@centre-univ-mila.dz

02-03-2020	تاريخ القبول	25-09-2019	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

### ملخص

أفرزت الحالة الاقتصادية للجزائر على ضوء الأزمة المالية الأخيرة تحديات جديدة تتمثل في حتمية العيش كدولة ومجتمع بالموارد المالية الخالصة، من أجل تلبية فعلية ودائمة للحاجات المتنوعة لمراق ومؤسسات الدولة، وتكفل مستمر بالمتطلبات الاجتماعية، وهو ما يظهر من خلال الإصلاحات الضريبية الأخيرة الذي تسعى فيها الدولة إلى الوصول إلى منظومة جبائية ذات كفاءة تجمع بين عناصر (الفعالية، المرونة، والعدالة)؛

تحاول هذه الورقة البحثية تقييم مدى فعالية الجباية العادية للنظام الجبائي الجزائري للفترة الممتدة ما بين 2010 إلى 2018، انطلاقا من تحليل بعض المؤشرات الضريبية مثل مؤشر التحصيل الضريبي للجباية العادية، مؤشر الضغط الضريبي، مؤشر النفقات الجبائية، وفي الأخير نحاول إعطاء بعض المقترحات العملية لتأهيل النظام الضريبي وفق ما هو معمول به في النظم الضريبية المتطورة.

**الكلمات المفتاحية:** جباية عادية، تحصيل ضريبي، ضغط ضريبي، انفاق ضريبي.

### Abstract:

Algeria's economic situation in the light of the recent financial crisis has created new challenges the inevitability of living as a state and a society with exclusive financial resources in order to effectively meet the diverse needs of the state's facilities and institutions and continuously ensure social requirements as evidenced by the recent tax reforms in which the state seeks access to an efficient tax system that combines elements of effectiveness, flexibility, and justice. This paper attempts to assess the effectiveness of the regular collection of the Algerian tax system in the period 2010 to 2018 based on the analysis of some tax indicators such as the tax collection index of the regular and ordinary collection, tax pressure index, and tax expenditure index. The study tried to give some practical proposals to qualify the system of taxation in accordance with the developed tax systems.

**Keywords:** Ordinary collection; tax collection; tax pressure; tax expenditure.

<sup>1</sup>المؤلف المراسل

## مقدمة:

ليس من المستساغ القيام بإصلاحات اقتصادية دون إصلاح المحيط الضريبي وهو ما تجسد من خلال الإصلاحات الضريبية التي باشرتها الجزائر لتحقيق الهدف الرئيس المتمثل في تكييف النظام الجبائي الجزائري مع الحركة الاقتصادية الجديدة المدعمة بالتوجه نحو اقتصاد السوق، بهدف الرفع من الحصيلة المالية عن طريق إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وتحقيق أهداف ذات بعد هيكلي من خلال تحديث وعصرنة الإدارة الجبائية، بالموازاة مع ذلك العمل على توطيد علاقة الإدارة بالمجتمع الضريبي عن طريق تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة، دون نسيان الأهداف ذات البعد النفسي والاجتماعي الذي تعمل عليه النظم الضريبية المتطورة الذي يتجسد ميدانيا بالرفع من درجة الحس الضريبي ( civisme fiscal) وتحقيق ثقافة الالتزام الجبائي للمكلف بالضريبة.

## إشكالية البحث:

- انطلاقا من هذه الرؤية الأولية للورقة البحثية سنطرح الإشكالية التالية للبحث:
- ما مدى فعالية النظام الضريبي الجزائري من حيث المردودية للجباية العادية خلال فترة الدراسة الممتدة ما بين (2010-2018)؟
- يتفرع عن هذا السؤال الرئيس إلى الأسئلة الفرعية التالية:
- ما هو مؤشر التحصيل الضريبي للجباية العادية في الجزائر؟ هل هو مقبول، ضعيف أم جيد؟
  - ما هو مؤشر الضغط الضريبي في الجزائر بالنظر إلى إيرادات الجباية العادية وليس البترولية؟
  - ماهي كلفة الامتيازات الضريبية (الإنفاق الضريبي) في الجزائر؟
  - ماهي أهم الضرائب الأكثر أهمية من حيث التحصيل في الجباية العادية؟
  - ماهي متطلبات التحول إلى نظام ضريبي فعال؟

## الإطار الزمني والمكاني للبحث:

تقوم هذه الدراسة على تقييم التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة (2010-2018) على أساس الإحصائيات التي حصلنا عليها من مديرية التوقعات ورسم السياسات بوزارة المالية، وذلك بالبحث في مؤشرات التحصيل الضريبي للجباية

العادية، مؤشر الضغط الضريبي، مؤشر فعالية الإنفاق الضريبي وغيرها من المؤشرات الإحصائية الدالة الخاصة بالنظام الضريبي الجزائري.

### أهمية وأسباب اختيار الموضوع:

من أهم أسباب تناول هذا الموضوع هو اهتمامات الباحث المتكررة بأهم مؤشرات النظم الضريبية الجيدة فالنظام الجبائي الكفاء لا يعني بالضرورة وفرة الحصيلة، ولا يعني إهماله كعائد مالي، بل هو إفراز وخلاصة لجملة الضوابط الاقتصادية والاجتماعية المحلية الواجب تناغمها مع المعطيات الاقتصادية الداخلية والخارجية، إضافة إلى اهتمام الباحث بالدراسات الجبائية سواء ذات الطابع الأكاديمي أو ذات الطابع التقني، لاسيما بعد الأزمة المالية الأخيرة لسنة 2014 أين وجد النظام الضريبي نفسه في مواجهة مباشرة مع الاختلال المالي الكبير للخزينة العمومية.

### أهداف الدراسة:

- نتطلع في هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:
- تقييم مردودية (حصيلة) إيرادات الجباية العادية في الجزائر.
  - التعرف على بنية وهيكل الجباية العادية في الجزائر.
  - التعرف على مؤشر الضغط الضريبي في الجزائر.
  - البحث في متطلبات التحول الى نظام جبائي فعال.
  - تحليل فعالية الامتيازات الضريبية ومعرفة كلفتها المالية على خزينة الدولة.

### منهجية الدراسة:

نعتمد في ورقتنا البحثية على منهج تحليل المؤشرات الضريبية الدالة، عن طريق تحليل مؤشر الجباية العادية، مؤشر الضغط الضريبي، مؤشر الإنفاق الضريبي، نسب التحصيل الضريبي الأكثر أهمية في منظومة الجباية العادية، كما نعتمد على منهج دراسة الحالة بالوقوف على واقع النظام الضريبي الجزائري مع تشخيص معوقات التحصيل خلال فترة الدراسة الممتدة من 2010 الى 2018 .

## خطة الدراسة :

تأسيسا لما سبق سوف نعتد في تحليل ودراسة أجزاء ومحاور هذه الورقة البحثية على الخطة التالية:

مقدمة

1. بنية الجباية العادية في الجزائر
2. تطور إيرادات الجباية العادية في الجزائر (2010-2018)
3. تحليل مؤشر الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر (2010-2018)
4. تحليل بنية الجباية العادية في الجزائر (2010-2018)
5. فعالية الإنفاق الضريبي (الامتيازات الضريبية) في الجزائر
6. توسع مجال التهرب الضريبي
7. ضعف الجهاز الرقابي الضريبي (الرقابة الجبائية)
8. متطلبات التحول إلى نظام ضريبي فعال

خاتمة

## 1. بنية الجباية العادية في الجزائر:

### 1.1. الضريبة على الدخل الإجمالي IRG

حسب المادة 02 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2019 يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخل الصافية التالية:

- إرباح مهنية
- عائدات المستثمرات الفلاحية
- الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية
- عائدات رؤوس الأموال المنقولة
- المرتبات والأجور والمعاشات والربوع العمرية
- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية

تتميز الضريبة على الدخل بالخصائص التالية (حراق، 2011، صفحة 120):

- ضريبة سنوية تطبق على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل؛

- تتميز بالشفافية والبساطة وذلك من خلال النظرة الإجمالية لمجموع مداخل المكلف وكذلك وجود ضريبة وحيدة على الدخل رغم تعدد طبيعة مداخيلها؛
- تخضع بعض المداخل فيها إلى معدلات ثابتة مثلما هو عليه الحال في المداخل العقارية كما حددتها المادة 42 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة محين لغاية سنة 2019 (7٪) محررة من الضريبة بالنسبة الى إيجار السكنات ذات الاستعمال الجماعي، 10٪ محررة من الضريبة بالنسبة الى إيجار السكنات ذات الاستعمال الفردي، 15٪ محررة من الضريبة بالنسبة للمداخل المتأتية من إيجار المحلات ذات الاستعمال التجاري والمهني؛
- تخضع مداخل أخرى إلى سلم تصاعدي مثلما عليه الحال في المرتبات والأجور وعليه فالضريبة على الدخل الجمالي (IRG) تجمع بين خاصية الضرائب النسبية الثابتة و الضرائب التصاعدية (تصاعدية بالشرائح) ؛
- تعتمد كثيرا على تقنية "الاقتطاع من المصدر" خصوصا IRG المرتبات، وهو ما يشكل آلية فعالة في محاربة التهرب الضريبي،

## 2.1. الاعتماد على الرسم على القيمة المضافة (TVA):

إن إدخال TVA في منظومة الجباية الجزائرية كان ضرورة ملحة للرفع من النظام الجبائي الجزائري وعصرنته وفق المعايير الدولية المعمول بها في مختلف النظم الجبائية المتطورة (هجرس، 2018، صفحة ص13)، وهو جاء ليستبدل نظام الرسم على رقم الأعمال الذي بقي معمولا به إلى غاية 31 مارس 1992 المتميز بالرسمين الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)، و الرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات (TUGPS).

يمتاز الرسم على القيمة المضافة بمجموعة متعددة من الخصائص نذكرها من خلال النقاط التالية الذكر: (حراق، 2011، صفحة 77)

- ضريبة غير مباشرة: بحيث يخضع لها مكلفين اثنين هما المكلف القانوني والممثل في المدين الشرعي للخبزينة العمومية، يقوم بدفع TVA على مدار الدورة الاقتصادية للمنتوج (الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك)، فالمكلف القانوني وفق هذا المبدأ (المستورد، المنتج، تاجر الجملة، الموزع، تاجر التجزئة...)، والمكلف

الحقيقي المتمثل في المدين الحقيقي للخرينة العمومية بحيث يقوم بدفع TVA بطريقة غير مباشرة لان قيمة TVA تكون مضمنة (محملة) في سعر السلعة التي يقتنيها المستهلك النهائي.

- ضريبة نسبية: يفرض الرسم على القيمة المضافة بمعدلات ثابتة لا تزيد بزيادة رقم الأعمال (المبيعات) و المستقر حاليا في معدلين هما المعدل المخفض 9٪، المعدل المرتفع 19٪: (المديرية العامة للضرائب، 2019، صفحة 33)
- ضريبة تعتمد على الحسم: حساب الرسم على القيمة المضافة يكون وفق النمط التالي (حساب الرسم المستحق على المبيعات، ثم يتم حساب الرسم المثقل للتكاليف (المشتريات والخدمات)، وفي الأخير حساب الفارق بين الرسم المستحق على المبيعات والرسم المثقل للتكاليف المستحق على المشتريات.
- اتساع مجال تطبيق TVA: فهي تشمل العمليات ذات الصبغة الصناعية، التجارية، الحرفية، المهنية مما ينتج عنه بصفة تلقائية تعدد المكلفين بالرسم مثل المنتج المستورد، تاجر الجملة تاجر التجزئة الموزع، أصحاب المهن الحرة.....
- وفرة حصيلة الرسم على القيمة المضافة: يتميز الرسم على القيمة المضافة بوفرة الحصيلة وسرعة التحصيل، لأن مجال تطبيقها جد واسع من جهة، ومن جهة ثانية تمس TVA كل حلقات الدورة الاقتصادية للمنتوج في مساحته المختلفة والمتعددة إلى غاية وصوله إلى الحلقة الأخيرة المتمثلة في الاستهلاك.
- ضريبة محايدة وشفافة: يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة محايدة بالنسبة للمكلف الشرعي، لأن TVA لا تؤثر كثيرا على خزينة المؤسسة مادام أن TVA تتميز بألية الحسم في الشروط المتوفرة قانونيا وبقابلية الاسترجاع في الحدود اللازمة لذلك، وعبئها متحمل بصفة مطلقة من طرف المستهلك النهائي، زيادة على خاصية امتياز نظام الشراء بالإعفاء الهادف إلى تخفيف الضغوط المالية التي تثقل كاهل خزينة المستثمرين عن طريق السماح لهم بشراء التجهيزات دون الرسوم. (رحاب، 2018، صفحة 11)

### 3.1. الرسم الوحيد الإجمالي الجزائري TUGF:

تأسست الضريبة الجزائرية بموجب قانون المالية لسنة 2007 المعدل فيما بعد بموجب قانون المالية لسنة 2015 وهي موجهة لصغار التجار، وبالضبط إلى الأشخاص

الطبيعيين والمعنويين الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 30.000.000 دج (المديرية العامة للضرائب، 2019، صفحة 05).

الهدف من تأسيس هذه الضريبة الجزافية الموحدة هو تبسيط النظام الجبائي عن طريق جمع واختزال الضرائب الأساسية التي يخضع لها المكلفون بالضريبة الصغار تحت هذا الرسم الوحيد بمعدلات:

- 5٪ بالنسبة لأنشطة الشراء وإعادة بيع السلع.
- 12٪ بالنسبة لأنشطة تأدية الخدمات.

وذلك للحد من التعقيدات الضريبية الموجودة سابقا.

#### 4.1. الرسم على النشاط المهني (TAP):

أسس الرسم على النشاط المهني بموجب قانون المالية لسنة 1996، إذ جاء هذا الرسم ليعوض الرسمين السابقين وهما الرسم على النشاطات التجارية والصناعية (TAIC)، و الرسم على النشاطات غير التجارية (TANC): (المديرية العامة للضرائب، 2019، صفحة 12)

يحدد معدل الرسم على النشاط المهني ب 2٪ ويخفض الى 1٪ بالنسبة لأنشطة الإنتاج، دون الاستفادة من التخفيضات، فيما يخص نشاطات البناء والأشغال العمومية والري فان نسبة الرسم هي 2٪ مع تطبيق تخفيض يقدر ب 25٪

#### 5.1. الضريبة على أرباح الشركات (IBS):

تم تأسيس ضريبة خاصة بالأشخاص المعنويين (الشركات) سميت بالضريبة علي أرباح الشركات (IBS)، ويندرج تأسيسها في إطار وضع نظام ضريبي خاص بالشركات يختلف عن النظام المطبق على الأشخاص الطبيعيين فالضريبة على أرباح الشركات تخضع إجباريا للنظام الحقيقي (régime réel)، دون الأخذ بعين الاعتبار رقم الأعمال المحقق، فهذه الضريبة تعمل على عصرنة جباية الشركات وبالتالي التحكم في جباية الاقتصاد الوطني من منطلق أن الشركة أداة ومركز للنشاط الاقتصادي والاستثمار، فهي بذلك تعمل على ضبط قطاع الإنتاج للحفاظ على خزينة وطاقة تراكم المؤسسات الإنتاجية: (المديرية العامة للضرائب، 2019، صفحة 14)

من أجل تكييف النظام الجبائي الجزائري مع الحركية الاقتصادية الجديدة والمتمثلة خصوصا في الانفتاح أكثر على الاستثمار والمؤسسات الاقتصادية شهد التشريع الجبائي تخفيضا مستمرا لمعدل الضريبة على أرباح الشركات، وذلك من أجل تخفيض العبئ الضريبي على المؤسسة، ومن ثمة تعزيز مركزها المالي وتوسيع قدراتها الإنتاجية، بحيث انخفض معدل الضريبة على أرباح الشركات من 60٪ إلى 42٪، ثم إلى 38٪، ثم إلى 30٪، ليستقر الآن في حدود ثلاثة معدلات (19٪، 23٪، 25٪) وذلك بمقتضى المادة 02 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 على النحو التالي :

- 19٪ بالنسبة للأنشطة المنتجة للمواد والسلع
  - 23 ٪ بالنسبة لمؤسسات البناء والأشغال العمومية والري والأنشطة السياحية
  - 26٪ بالنسبة للأنشطة التجارية والخدمات
- تتميز الضريبة على أرباح الشركات بالخصائص التالية الذكر:(المديرية العامة للضرائب، 2019، صفحة 4)

- ضريبة عامة: تشمل مجموع الأرباح التي تحققها المؤسسة دون التمييز بينها على غرار ما هو موجود في مداخل الضريبة على الدخل الإجمالي عن طريق المعالجة الجبائية الخاصة بكل دخل.
- ضريبة ثابتة (نسبية): تخضع لمعدل ثابت لا يتغير مهما زادت قيمة الأرباح التي تحققها الشركات
- ضريبة تصريحية: إذ يتعين على الشركة تقديم تصريح سنوي يتم فيه اكتاب مبلغ أرباح المؤسسة الخاضعة للضريبة و المتعلقة بالسنة المالية السابقة قبل 30 أفريل من كل سنة كحد أقصى.
- ضريبة تخضع وجوبا إلى النظام الحقيقي ( régime réel).
- ضريبة سنوية: تفرض مرة واحدة في السنة على الأرباح المحققة.
- ضريبة تفرض على الأشخاص المعنويين فقط: شركات رؤوس الأموال وجوبا (الشركات ذات الأسهم SPA، الشركات ذات المسؤولية المحددة SARL، الشركات للتوصية ذات الأسهم SCA، الشركات ذات المسؤولية المحددة ذات الشخص



الوحيد EURL، وشركات الأشخاص بالاختيار (شركات التضامن SNC، شركات التوصية البسيطة SCS (حجازي، 2017، صفحة 40)

## 2. تطور إيرادات الجباية العادية في الجزائر (2010-2018):

تبقى مساهمة الجباية العادية في الإيرادات الجبائية دون المستوى فقد قدرت سنة 2018 مقيمه 3400 مليار دج، مسجلة زيادة طفيفة عن تلك المسجلة سنة 2017 إذ قدرت بـ 3305.9 مليار دج، وزيادة معتبرة عن تلك المسجلة سنة 2016 إذ قدرت بـ 3076.4 مليار دج، وكذلك بزيادة عن تلك المسجلة سنة 2015 حيث بلغت 2354.64 مليار دج، لكن رغم هذه الزيادات المتتالية إلا أنها تبقى دون الآمال المنتظرة منها خصوصا في ظل الأزمة المالية للبلاد وتراجع إيرادات الجباية النفطية منذ انهيار أسعار النفط سنة 2014، وهو ما يطرح رهان ضرورة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كأهم رهان للنظام الضريبي الجزائري على الأقل في المديين المتوسط والبعيد وذلك بالنظر إلى صعوبة تحقيق هذا الرهان على المدى القريب (زيكار، 2018، صفحة 08)، الجدول 01 والشكل 01 يوضحان تطور الجباية العادية في النظام الضريبي الجزائري للفترة (2010 - 2018).

### الجدول 01 : تطور إيرادات الجباية العادية للفترة (2010 - 2018) في الجزائر

الوحدة مليار دج

السنوات	مبالغ الجباية العادية	السنوات	مبالغ الجباية العادية
2010	1297.94	2015	2354.64
2011	1527.09	2016	3076.4
2012	1908.57	2017	3305.9
2013	2031.01	2018	3400
2014	2091.45	2019	-----

المصدر : مديرية التوقعات ورسم السياسات بوزارة المالية. 2018.

الشكل 01 : تطور إيرادات الجباية العادية في الجزائر (2010 - 2018)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول 01

إن ضعف مردودية الجباية العادية يعزى بالأساس إلى ضعف الإدارة الجبائية، سواء على مستوى إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة ذات المردودية العالية، أو الضعف المسجل على مستوى آليات التحصيل الضريبي، إضافة إلى العامل الآخر المتمثل في تواضع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي انعكس سلبا على مردودية الجباية العادية، دون تجاهل انخفاض الدخل الفردي للفرد الجزائري وانتشار ظاهرة الاقتصاد غير المراقب، وما يترتب عليه من نشاطات لا تخضع إطلاقا لرقابة السلطات الضريبية. (كيبش، 2015، صفحة 154)

3. تحليل مؤشر الضغط الضريبي في الجزائر للفترة (2010 - 2018) :

يكتنف قياس الضغط الضريبي في الجزائر مشكلة ثنائية التمويل الجبائي من الجباية العادية والجباية البترولية، وما هو ملاحظ هو غلبة الجباية البترولية علي الجباية العادية في النظام الضريبي الجزائري قبل الأزمة المالية لسنة 2014 نتيجة الارتباط بقطاع المحروقات الذي يعد مصدرا ريعيا للاقتصاد الوطني، وعليه لا يعطي الانعكاس الحقيقي للاقتطاع الضريبي مما يعمل على عدم إعطاء قراءة دقيقة وقياس واضح للضغط الضريبي، وعليه فإن الضغط الضريبي خارج المحروقات هو المعبر الحقيقي عن مدى مردودية منظومة الجباية في الجزائر (ناصر، 2003، صفحة 29)

إن الضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر يعتبر ضعيفا إذا ما قورن بمستويات الضغط في الدول الأخرى، إذ بلغ سنة 2018 ما نسبته 14.5٪ وسجل ما نسبته 14.2٪ سنة 2017، و12.5٪ سنة 2016، وبلغ 13.9٪ سنة 2015، وهي أرقام ضعيفة جدا تدل على عدم الاستغلال الجيد لإمكانيات الاقتطاع الضريبي المتاحة على خلاف ما هو مسجل داخل الاتحاد الأوروبي، بحيث بلغ معدله في المتوسط سنة 2018 (39.9 ٪)، وسنة 2017 (38.8 ٪) وبلغ سنة 2016 ما نسبته 38.5 ٪، والجدولين رقم 02 و03 وكذلك الشكل رقم 02 يوضحان الضغط الضريبي في الجزائر خارج المحروقات والضغط الضريبي في الاتحاد الأوروبي للفترة (2010-2018)

الجدول 02: الضغط الضريبي في الجزائر خارج المحروقات لسنوات (2010-2018) الوحدة٪

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الضغط الضريبي	13.4	14	15.6	16.6	13	13.9	12.5	14.2	14.5

المصدر: من اعداد الباحث بقسمة الجباية العادية على الناتج المحلي

الجدول 03: الضغط الضريبي في الاتحاد الأوروبي للفترة (2010-2018) الوحدة٪

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الضغط الضريبي	36.9	37	37.5	38	37.8	38.2	38.5	38.8	39.9

المصدر: مكتب الإحصاء الأوروبي eurostat

الشكل 02: معدلات الضغط الضريبي في الجزائر والاتحاد الأوروبي (2010-2018)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدولين 02 و03

4. تحليل هيكل وبنية الجباية العادية في الجزائر للفترة (2010- 2018) :

تتشكل بنية الجباية البيئية في الجزائر من العديد من الرسوم البيئية سوف نذكر فقط الضرائب الأكثر تحصيلًا خلال فترة الدراسة الممتدة بين (2010 الى 2018) التي نذكرها بحسب الأهمية في التحصيل المستنتجة من الجدول 04 وهي الرسم على القيمة المضافة TVA التي بلغت إيراداتها سنة 2018 ما قيمته 1300 مليار دج تجمع بين الرسم على القيمة المضافة الداخلية والمفروضة على نشاطات الاستيراد، الضريبة على الدخل الاجمالي IRG بلغت إيراداتها سنة 2018 قيمة 830 مليار دج والتي تهيمن عليها الضريبة على الدخل لصالح الأجراء الضريبة على أرباح الشركات IBS بلغت إيراداتها سنة 2018 قيمة 394 مليار دج، الرسم على النشاط المهني TAP بلغت إيراداتها ما قيمته 220 مليار دج سنة 2018، الضريبة الجزافية الوحيدة IFU التي بلغت إيراداتها سنة 2018 قيمة 45 مليار دج (زيكاره، 2019، صفحة

(13)

**الجدول 04 يوضح الضرائب الأكثر تحصيلًا خلال الفترة (2010- 2018)**

الوحدة مليار دج

IFU	TAP	IBS	IRG	TVA	السنوات
19	99	185	410	677	2010
23	110	193	491	714	2011
22	120	210	599	833	2012
23	144	250	613	980	2013
25	177	277	650	1002	2014
27	180	299	690	1100	2015
29	196	311	720	1120	2016
33	206	380	776	1200	2017
45	220	394	830	1300	2018

المصدر : مديرية التوقعات ورسم السياسات بوزارة المالية 2018

من خلال إحصائيات الجدول 04 يتضح أن الضرائب الأكثر تحصيلًا خلال الفترة (2010- 2018) هي الرسم على القيمة المضافة TVA حيث شكل سنة 2018 ما نسبته 38.23% من إجمالي الجباية العادية، يليها الضريبة على الدخل الإجمالي IRG بما يمثل نسبة 24.41% من إجمالي الجباية العادية سنة 2018، ثم الضريبة على أرباح الشركات IBS بنسبة 11.58% سنة 2018، ثم الرسم على النشاط المهني TAP مسجلا نسبة 6.47% سنة 2018، الجدول رقم 05 والشكلان رقم 03 و04 يوضحان الضرائب الأكثر تحصيلًا في إيرادات الجباية العادية الجزائرية .

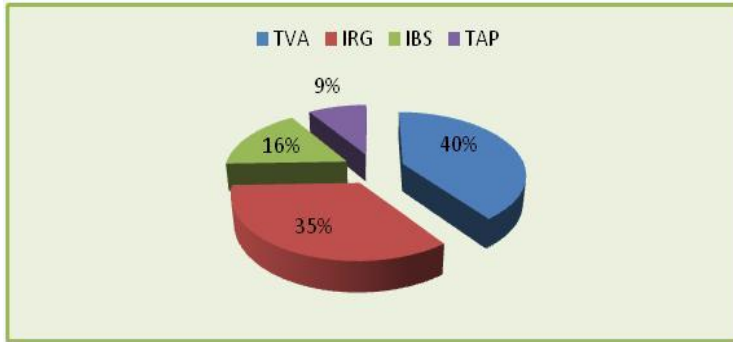
**الجدول 05 : نسب الضرائب الأكثر تحصيلًا في الجباية العادية (2015 – 2018)**

الوحدة %

الضرائب	2015	2016	2017	2018
TVA	46.71%	36.40%	36.29%	38.23%
IRG	29.30%	23.40%	23.47%	24.41%
IBS	12.69%	10.1%	11.49%	11.58%
TAP	7.74%	6.37%	6.23%	6.47%

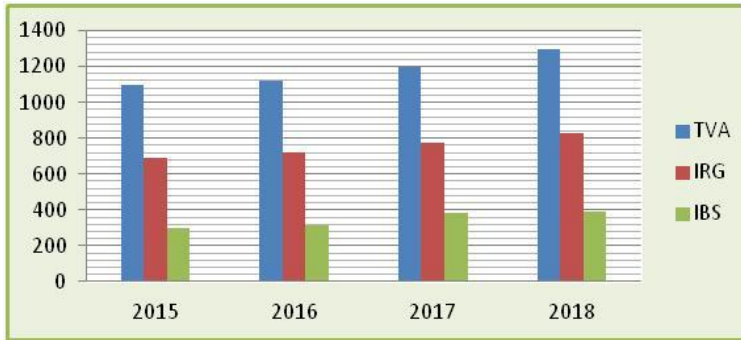
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 04

الشكل 03 : الضرائب الأكثر تحصيلًا في الجباية العادية سنة 2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 05

الشكل 04 : الضرائب الأكثر تحصيلًا في الفترة (2015 – 2018)



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 04

5.فعالية الانفاق الجبائي في الجزائر (الامتيازات الضريبية) :

ظهر مفهوم النفقة الجبائية لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1960 ثم امتد إلى إنجلترا سنة 1976، ثم فرنسا سنة 1970، يعبر مفهوم الإنفاق الجبائي عن كل ما تخسره الخزينة العمومية من أموال نتيجة الإعفاءات الجبائية الدائمة والمؤقتة ومختلف التخفيضات الضريبية الأخرى التي تمس الوعاء والضرائب والرسوم الأخرى في حد ذاتها، لذلك فان النفقة الجبائية تمثل رهان هام للميزانية بالنظر الى صعوبة قياسها وصعوبة الرقابة عليها كذلك؛ (عويدات، 2015، صفحة 52)

تحمل النظام الضريبي الجزائري نفقات جبائية معتبرة حوالي 2688 مليار دج للفترة الممتدة ما بين (2010 الى 2018)، بحيث بلغت نسبة الإنفاق الجبائي 13.23٪ سنة 2018، وبلغت نسبة 12٪ سنة 2017، في حين بلغت نسبة الإنفاق الجبائي 11.83 ٪ سنة 2016، الإنفاق الجبائي كان يهدف بالأساس حسب دراستنا للاميازات الضريبية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تطوير وترقية الاستثمار
- تطوير وترقية التشغيل
- تطوير أساليب التمويل المالي (القرض الإيجاري. شركات رأسمال المخاطرة)
- تخفيف الضغط الجبائي على المؤسسات
- إحداث التوازن الجهوي في التنمية
- تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ترقية الصادرات خارج المحروقات
- تطوير وترقية تجمعات الشركات
- ترقية وتطوير الادخار والتوظيفات المالية (النواتج المالية).

بلغت قيمة النفقات الجبائية التي تحملتها خزينة الدولة للفترة الممتدة ما بين (2010-2018) ما قيمته 2688 مليار دج حسب ما هو موضح في الجدول 06، ومع ذلك تبقى النتائج المحققة دون الأهداف المسطرة، خصوصا النتائج المتوقعة بتطوير الاستثمار وترقية التشغيل وإحداث التوازن الجهوي في التنمية، وهو ما يلاحظ من خلال عدم وجود أية ديناميكية للاقتصاد الوطني وتواضع الاستثمارات المحلية والأجنبية ، الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري يفشل في تحقيق التنوع والتوازن في قطاعاته المختلفة.(بوبريق، 2019، صفحة 44)، الجدول 06 والشكل 05 يوضحان حجم وقيمة الإنفاق الضريبي في الجزائر للفترة الممتدة (2010-2018).

تحصيل الجباية العادية في الجزائر قراءة في بعض المؤشرات الضريبية للفترة (2010-2018)

الجدول 06: الانفاق الضريبي في الجزائر (2010 - 2018)

الوحدة مليار دج

السنوات	الجبابة العادية	الانفاق الضريبي	معدل الانفاق الضريبي
2010	1297.94	200	15.40%
2011	1527.09	225	14.73%
2012	1908.57	239	12.52%
2013	2031.01	253	12.45%
2014	2091.45	277	13.24%
2015	2354.54	283	12.01%
2016	3076.4	364	11.83%
2017	3305.9	397	12%
2018	3400	450	13.23%

المصدر: مديرية التوقعات ورسم السياسات

الشكل 05: الإنفاق الضريبي في الجزائر (2010 - 2018)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 06

## 6. توسع مجال التهرب الضريبي :

يمثل الاقتصاد غير الرسمي مجالا كبيرا في الاقتصاد الوطني، بحيث توجد الكثير من الأنشطة الاقتصادية بعيدة عن أعين الحكومة وأجهزتها الرقابية لاسيما الجبائية وفي ظل هذه الظروف تحدث المنافسة غير الشريفة، إذ مع مرور الوقت



تصبح المؤسسات الفاسدة هي السائدة في السوق، إن أهم مظاهر الاقتصاد الموازي من المنظور الجبائي تتمثل فيما يلي (بن عيسى، 2015، صفحة 62) :

- البيع والشراء بدون فواتير
  - تحويل الإعفاءات الجبائية عن مسارها الحقيقي
  - تقديم تصريحات خاطئة لأرقام الأعمال
  - النشاط بدون سجل تجاري
- لم نستطيع الحصول على إحصائيات دقيقة تخص مبالغ الغش الجبائي المسجلة في النظام الضريبي الجزائري، إلا أن بعض الأرقام تشير الى أن حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر يمثل تقريبا حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي، غير أن الإحصائيات التي حصلنا عليها من المديرية المركزية للمنازعات بالمديرية العامة للضرائب تفيد بأن معظم قضايا التهرب الضريبي بالنسبة لسنوات (2014 الى 2018) تركز في قطاعات الاستيراد، التجارة بالجملة، الأشغال العقارية، صانعي الذهب وهو ما يوضحه الجدول 07 والشكل 06

الجدول 07: توزيع ملفات التهرب الضريبي حسب النشاط (2014 - 2018)

النشاط	2014	2015	2016	2017	2018
الاستيراد	780	820	840	886	990
تجارة الجملة	744	795	800	820	835
أشغال عقارية	620	688	702	710	735
تجارة التجزئة	564	603	615	633	654
الانتاج	250	299	308	320	354
صانعي الذهب	598	604	618	641	654
خدمات	266	277	299	302	311

المصدر: التقرير السنوي لمديرية المنازعات

الشكل 06: توزيع ملفات التهرب الضريبي حسب النشاط (2015-2018)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 07

### 7. ضعف الجهاز الرقابي الجبائي (الرقابة الجبائية):

خلال فترة الدراسة الممتدة من (2010-2018) يلاحظ من خلال الجدول 08 والشكل 07 أن مبالغ الغش الجبائي المرصودة من طرف مصالح الرقابة الجبائية قد تضاعفت تقريبا في أشكالها المختلفة، فبالنسبة الى مبلغ الغش المرصود في إطار التحقيق المحاسبي انتقل من مبلغ 72 مليار دج سنة 2010 ليصل مبلغ 140 مليار دج سنة 2018، مسجلا زيادة طفيفة عن مبلغ الغش المرصود بعنوان سنة 2017 والمقدر بـ 119 مليار دج، وبزيادة طفيفة كذلك عن مبلغ الغش المسجل سنة 2016 والمقدر بـ 102 مليار دج. (المديرية العامة للتوقعات ورسم السياسات DGPP، 2019، صفحة 22) نفس الشيء تقريبا بالنسبة لمبالغ الغش الضريبي المرصودة في إطار التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية إذ ارتفعت من مبلغ 45 مليار دج سنة 2010 لتصل إلى 114 مليار دج سنة 2018، مسجلة بذلك ارتفاعا عن مبلغ الغش المرصود بعنوان سنة 2017 الذي بلغ 108 مليار دج، وكذلك بزيادة عن مبلغ الغش المسجل سنة 2016 والمقدر بـ 89 مليار دج. (مديرية البحث والتحقيق DRV، 2019، صفحة 01) رغم كل هذه المبالغ المرصودة من طرف مصالح الرقابة والتحقيق الجبائي والمجهودات المبذولة لتحسين نظام الرقابة الجبائية عبر آلياته المختلفة (التحقيق في المحاسبة VC، التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية (VASF)، التحقيق المصوب في المحاسبة VPC) إلا أن هذا المجال لازال لم يبلغ المستوى المنتظر منه سواء بالنظر إلى عدد الملفات التي هي محل مراجعة جبائية أو المبالغ المرصودة من الغش، هذا

الضعف في النظام الرقابي الجبائي يمكن أن يعزى إلى مجموعة من الأسباب لعل أهمها: (المديرية العامة للضرائب DGI، 2019، صفحة 10)

- برمجة المكلفين الذين لا يمثلون خطرا جبائيا (تجاهل الملفات الهامة)
- نقص عدد المحققين وعدم تأهيل البعض منهم
- عدم تحديث معايير اختيار المؤسسات القابلة للتحقيق
- قلة تعامل مصالح الرقابة الجبائية مع بعض الهيئات الإدارية الأخرى ذات الصلة بالمعلومات الجبائية
- عدم الاعتماد على الأساليب الكمية والمؤشرات النسبية الدالة على الوضعية الحقيقية للمؤسسات لاسيما المؤسسات الصناعية الإنتاجية
- عدم تشجيع المؤسسات التي تبدي تعاوننا وحسن سلوك مع المحققين

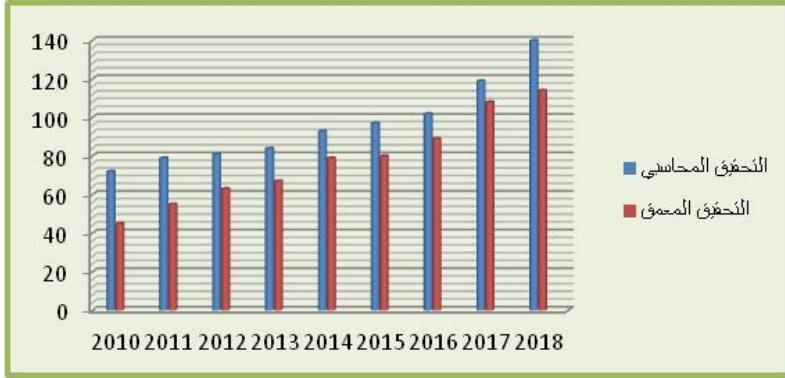
الجدول 08: مبالغ الغش المرصودة في إطار آليات الرقابة الجبائية (2010-2018)

الوحدة: مليار دج

السنوات	مبلغ الغش (التحقيق المحاسبي)	مبلغ الغش (التحقيق المعمق)	مبلغ الغش (التحقيق المصوب)
2010	72	45	-
2011	79	55	-
2012	81	63	-
2013	84	67	-
2014	93	79	-
2015	97	80	33
2016	102	89	40
2017	119	108	63
2018	140	114	78

المصدر: مديرية البحث والتحقيق (DRV)

الشكل 07: مبالغ الغش المسجلة في اطار الرقابة الجبائية (2010 - 2018)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 08

## 8. متطلبات التحول الى نظام ضريبي فعال

### 1.8. نقاط وأبعاد التعديل الجوهرية:

إن التحول العميق الذي شهده الاقتصاد الجزائري يحتم على السلطات العمومية تعديل النظام الجبائي الجزائري حتى يتكيف مع الحركية الاقتصادية بمعطياتها الجديدة، الذي يجب أن ينصب على المستوى المفاهيمي بإصلاح الضرائب في حد ذاتها كالتخلص من الضرائب المزعجة قليلة الإيراد والاعتماد على ضرائب (بسيطة، مفهومة، موحدة) والذي عبر عنه فيتو تانزي (بمؤشر التشتت)، وكذلك جباية الضرائب من أوعية يتم قياسها بموضوعية (مؤشر الموضوعية)، والعمل على تفادي تأخر التحصيل (مؤشر التحصيل)، وغيرها من الترتيبات التي تساهم في كفاءة النظام الضريبي بجعله يستوفي مميزات النظم الضريبية ذات الكفاءة المرتكزة أساسا على (المرونة، البساطة، الفعالية، العدالة). (صيودي، 2014، صفحة 32).

في نفس الوقت يجب العمل على تعزيز دور المراجعة والمراقبة الجبائية من أجل إضفاء صرامة أكثر على النظام الرقابي الجبائي الجزائري وذلك بتنوع أشكال الرقابة الجبائية وتحديث معايير اختيار القضايا محل المراجعة والتحقق الجبائي، بالموازاة مع ذلك يجب العمل على تحديث نظام المعلومات الجبائي لأنه من الناحية العملية مردودية وفعالية النظم الجبائية المتطورة تبدأ أولا بتوفر المعلومات الجبائية، فهي تعد بمثابة العمود الفقري لمصلحتي الوعاء والتحصيل، ذلك أنه في غياب قاعدة

بيانات صحيحة عن النشاط الاقتصادي لا يمكن إطلاقاً تحقيق إيرادات جبائية عالية، دون نسيان الجانب العضوي الذي يحتم العمل على إصلاح ومراجعة التنظيم الهيكلي للإدارة الجبائية للتحويل بها إلى إدارة (حديثّة، عصرية، جماهيرية)، تجسيدا للإستراتيجية الكبرى للإصلاح الهيكلي المتمثل في الرقمنة الشاملة يتم بناءها بأهداف مرسومة ومحددة تتمحور أساسا حول رقمنة جميع العمليات الجبائية وكذلك التشغيل الآلي الشامل لجميع إجراءات معالجة المعطيات ذات الصلة بفرض الضريبة (التحصيل، الرقابة، المنازعات، التصريح...الخ): (بلقبة، 2017، صفحة 25)

كما أن من متطلبات التحويل إلى نظام جبائي فعال هو ترشيد وعقلنة الامتيازات الضريبية، ذلك أن كثرة الإعفاءات الضريبية هو أحد أهم الأسباب الأساسية في ضعف الطاقة الضريبية للنظام الضريبي الجزائري، خصوصا تلك الإعفاءات التي تفتقر الى الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يطرح حتمية إعادة النظر في هذه الإعفاءات واعتماد أسس موضوعية واقتصادية واجتماعية ينبغي أن تبنى بطريقة مدروسة.(كيحل، 2017، صفحة 35)

## 2.8. توصيات واقتراحات لتأهيل النظام الضريبي الجزائري:

لتحقيق متطلبات التحويل الجوهرية السابقة نقترح مجموعة من التوصيات والاقتراحات من شأنها تأهيل النظام الجبائي الجزائري وعصرنته نذكر أبرزها في النقاط التالية الذكر (حراق، 2018، صفحة 42):

- المواصلة في إجراءات تبسيط النظام الجبائي الجزائري حتى يسهل على المكلف فهم القانون ويسهل على الإدارة الجبائية تحصيل الضريبة
- إضفاء نوع من الاستقرار على التشريعات الضريبية مستقبلا، لأن عدم استقرار التشريع الضريبي يضر سلبا بالإيرادات الجبائية
- التخفيف من حدة التعقيد الوثائقي، وهو ما يستشف من خلال كثرة النماذج والوثائق التي تحررها الإدارة الجبائية وهو ما لا يساهم في بساطة النظام الجبائي
- التخفيف من ثقل الإجراءات الجبائية لاسيما الجانب المتعلق بالمنازعات، إذ أن جل غالبية المنازعات الجبائية يستغرق فترات طويلة

- ضرورة مراجعة الجباية المحلية عن طريق استحداث رسوم محلية جديدة، ومراجعة حصص الضرائب المحلية التي تبقى ضعيفة جدا لا ترقى إلى مستوى تفعيل وتنشيط التنمية المحلية.
- توسيع النظام الاقتصاع من المصدر لما له من فعالية في تدعيم جهود مكافحة التهرب الضريبي.
- إقامة تعاون مستمر بين إدارة الضرائب ومختلف الإدارات الحكومية الأخرى ذات الصلة بالمادة الضريبية لمدتها بما تحتاجه من معلومات.
- إعطاء أهمية كبرى لعملية التحصيل الضريبي حتى يصبح سريعا وفعالا
- إعطاء أهمية أكبر لعملية التحصيل من خلال تكوين كوادرات جبائية متخصصة في هذا المجال الهام والحيوي.
- إعطاء أهمية أكبر لعملية المراقبة والمراجعة الجبائية، عن طريق تكوين أعوان في الجباية لهم إلمام واسع بالجانب التقني للضريبة، لاسيما الشق المتعلق بالمحاسبة الضريبية وطرق المراجعة الجبائية.
- تحديث معايير اختيار القضايا التي هي محل مراجعة جبائية
- برمجة المؤسسات المستفيدة من الامتيازات الجبائية بصورة آلية
- الاعتماد على الأساليب الكمية، والمؤشرات الدالة خاصة للمؤسسات الصناعية الإنتاجية، نظرا لكثرة البيانات المحاسبية المتداخلة في إنتاج المعلومات المالية
- تنوع أشكال الرقابة الجبائية حسب نوعية الأنشطة
- تفعيل نظام المعلومات الجبائي، ذلك أن هذا الأخير يعتبر العمود الفقري لمصلحتي الوعاء والتحصيل من خلال جمع البيانات، إدارتها، مراقبتها، استغلالها.
- ربط المصالح الضريبية المركزية والمحلية بنظام الإعلام الآلي (شبكة)، حتى يمكن تتبع مسار المعلومة الجبائية على المستوى الوطني
- عصرنة وتحديث الإدارة الجبائية من خلال التحول إلى مفهوم الإدارة الضريبية الالكترونية على الأقل كخطوة أولى تقوم بتشجيع تقديم التصريحات الكترونيا
- تقريب الإدارة الجبائية من المكلف بالضريبة، وجعلها إدارة جماهيرية بفتح أبواب لها أمام الجمهور والمكلفين بالضريبة
- الإسراع في إتمام الهياكل الضريبية المستحدثة مثل مراكز الضرائب، وإقامة فروع لمديرية المؤسسات الكبرى بكل من قسنطينة، وهران

- تأسيس جباية خاصة بالشركات الكبرى من أجل التحكم في التسيير الجبائي
- تأسيس قانون خاص بالجباية المحلية
- تفعيل الضرائب العقارية غير مستغلة "جباية عقارية خاصة بالفيلات الفخمة"
- إعادة النظر في الصندوق الخاص بالجماعات المحلية (FCCL)
- إقامة مخابر أكاديمية على مستوى الجامعات بالتعاون مع المديرية العامة للضرائب
- تعنى بالدراسات الجبائية، مهمتها وضع إستشرافات مستقبلية تخص مختلف الرهانات الجبائية المطروحة داخليا وخارجيا.
- توحيد قوانين الضرائب الستة في قانون واحد تبسيطا للنظام الجبائي.
- مراجعة معدل الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، بوضع معدل خاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة، ومعدل خاص بالشركات الكبرى.
- استحداث فرق للشرطة الجبائية تدعم بها وسائل الرقابة الجبائية تكون مهامها الرئيسية البحث والتحري عن المعلومة الجبائية، القيام بالدوريات تخص التحقيق التجاري والاقتصادي، إقامة الحواجز الأمنية لمراقبة القسيمة والسلع غير مفوترة، القيام بأعمال المتابعات الجبائية لاسيما الغلق و الحجز....الخ
- تكريس مفهوم الإعلام الجبائي باستغلال الفضاءات الإعلامية الممكنة (تلفزة، راديو، صحف، انترنت) للتقرب من المجتمع الضريبي
- تعديل النظام الجبائي بما يسمح باستيعاب التطبيقات الجديدة لضرائب التلوث، لاسيما إقرار قواعد وأحكام الامتلاك المعجل على معدات الإنتاج التي توفر الطاقة وتحد من التلوث، إضافة إلى إقرار ضرائب انبعاثات غاز (CO2)، وضرائب النفايات، والضرائب على مدخلات الإنتاج
- ضرورة إحداث معايير محاسبية متعلقة بالتجارة الالكترونية تسمح باقتراح العديد من المعالجات المحاسبية والضريبية المتعلقة بالتجارة الالكترونية.

### خاتمة ونتائج الدراسة:

رغم كل تدابير وإجراءات الإصلاحات الضريبية التي باشرت الجزائر إلا أن النظام الضريبي الجزائري مازال يعاني العديد من الاختلالات ونقاط ضعف كبيرة حاولنا إبراز أهمها في هذه الورقة البحثية المتمثلة على وجه الخصوص في ضعف مردودية الجباية العادية بحيث بلغت سنة 2018 ما قيمته 3400 مليار دج ، والتي تعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها ضعف الإدارة الجبائية، سواء على مستوى إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة ذات المردودية

العالية، أو الضعف المسجل على مستوى آليات التحصيل الضريبي، إضافة إلى العامل الآخر المتمثل في تواضع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي انعكس سلبا على مردودية الجباية العادية، دون تجاهل انخفاض الدخل الفردي للفرد الجزائري وانتشار ظاهرة الاقتصاد غير المراقب، وما يترتب على ذلك من نشاطات لا تخضع إطلاقا لرقابة السلطات الضريبية:

بالموازاة مع ضعف إيرادات الجباية العادية فإن معدلات الضغط الضريبي خارج المحروقات ضعيفة جدا فقد بلغت سنة 2018 معدل 14.5٪، مقابل 14.2٪ سنة 2017، وهي تعطي دلالة واضحة على عدم الاستغلال الجيد لإمكانيات الاقتطاع المتاحة، وهي تبقى بعيدة عن معدلات الضغط الضريبية المسجلة في الاتحاد الأوروبي الذي بلغ سنة 2018 نسبة 39.9٪ حتى وإن كانت المقارنة غير دقيقة لاختلاف بنية الحسابات الاقتصادية، كما أن الكلفة الكبيرة للاميازات الضريبية التي تحملتها خزينة الدولة والتي بلغت 2688 مليار دج طيلة فترة الدراسة (2010-2018) العامل المهم والحاسم في عدم فعالية النظام الضريبي الجزائري، خصوصا وأن هذه النفقات لم تحقق الأهداف المرجوة منها كتفعيل الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والكبيرة، أو ذلك المتعلق بإحداث التوازن الجهوي في التنمية، أو حتى ذلك المتعلق بترقية وتفعيل التشغيل، وعليه وجب لزاما إعادة النظر في هذه الإعفاءات واعتماد أسس اقتصادية واجتماعية أكثر دقة وموضوعية، وفي الختام أرفقنا هذه الورقة البحثية بجملة من الاقتراحات العملية الكفيلة بتأهيل وتكييف النظام الضريبي الجزائري مع السياسات الاقتصادية الجديدة، وهذا لن يتأتى (يتحقق) من وجهة نظرنا الخاصة إلا بجعله يتناغم مع النظم الضريبية المتطورة التي تقوم على المحددات التالية :

- ♦ نظم ضريبية بسيطة
- ♦ نظم ضريبية مرنة
- ♦ نظم ضريبية فعالة
- ♦ نظم ضريبية عادلة

في الأخير تجدر الإشارة انه لم نستطيع التطرق الى مؤشر عدالة النظام الضريبي الجزائري بسبب محدودية هذه الورقة البحثية من الناحية الشكلية، وإن كنا نراه على قدر كبير من الأهمية، خصوصا وأن الإحصائيات التي بحوزتنا توضح أن كتلة الأجراء هم الشريحة الأكبر المستهدفة من الضرائب، وهي بمثابة المتعامل الأكثر وفاءا تجاه ادارة الضرائب على خلاف مختلف الشرائح والمكلفين بالضريبة الآخرين.



## قائمة المصادر والمراجع:

1. المديرية العامة للتوقعات ورسم السياسات DGPP، (2019) «التقرير السنوي حول الجباية العادية في الجزائر، وزارة المالية، ص 53.
2. المديرية العامة للضرائب DGI، (2019) «التقرير السنوي حول الغش الجبائي، وزارة المالية الجزائر، ص 42.
3. المديرية العامة للضرائب، (2019) «الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، وزارة المالية الجزائر، ص 12.
4. المديرية العامة للضرائب، (2019) «الدليل التطبيقي النظام الجبائي الجزائري، منشورات المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر.
5. المديرية العامة للضرائب، (2019) «الدليل التطبيقي للرسم على النشاط المهني، منشورات المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر.
6. المديرية العامة للضرائب، (2019) «الدليل التطبيقي للضريبة على أرباح الشركات، منشورات المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر.
7. المديرية العامة للضرائب، (2019) «الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، منشورات المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر.
8. عويدات ايمن، (2015) «الامتيازات الجبائية في الجزائر قراءة وتشخيص، دار الحكمة، الجزائر.
9. رحاب بدر الدين، (2018)، «معوقات الاصلاح الضريبي في الجزائر، بحث مقدم الى الندوة الدولية حول التوجهات الجديدة لاصلاح الموارد العمومية ، جامعة فاس، المغرب.
10. بن عيسى تقي الدين، (2015) «الاقتصاد الموازي في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر.
11. صيودي علاء الدين، (2014)، «تحليل مؤشرات فيتو تانزي، دار المعارف، مصر.
12. هجرس كريم، (2018) «التحصيل الضريبي في الجزائر، بحث قدم الى الملتقى الدولي الثاني حول حوكمة الميزانية، جامعة عجلون ، الأردن.
13. بوبريق محمد، (2019)، «قراءة في التحصيل الضريبي، وزارة المالية، مجلة المديرية العامة للضرائب العدد (94)، صفحة 55.
14. حجازي محمد، (2017) «الوجيز في القانون التجاري الجزائري، دار الاشعاع، الجزائر.
15. كيبش محمود، (2015)، «الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مشاكل وحلول، دار المحمدية الجزائر.

16. مديرية البحث والتحقيق DRV، (2019) التقرير السنوي حول التحقيق الجبائي، وزارة المالية، الجزائر.
17. ناصر مراد، (2003)، الاصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث (العدد 03)، صفحة 29.
18. حراق مصباح، (2018)، النظام الجبائي الجزائري قراءة في البنية والهيكل، مجلة المال والأعمال (05)، صفحة 42.
19. حراق مصباح، (2011)، تكيف النظام الجبائي الجزائري مع السياسات الاقتصادية الجديدة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
20. زيكارة مصطفى، (2019)، تحليل بنية الجباية العادية في الجزائر، مجلة المديرية العامة للضرائب (العدد 95)، وزارة المالية، ص 42.
21. عسول بدر الدين، (2019)، التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة المديرية العامة للضرائب (العدد 96)، وزارة المالية، ص 25.
22. زيكارة مصطفى، (2018)، عصرنة الادارة الجبائية من منظور استراتيجي، مداخلة مقدمة في ملتقى اطارات المالية، وزارة المالية، الجزائر.
23. بلقبة هشام، (2017)، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة، مجلة روافد اقتصادية (33)، صفحة 25.
24. كichel هشام، (2017)، الجاذبية الضريبية قراءة اقتصادية لشروط نجاحها، مجلة ميلانف (06)، صفحة 35.